# القضايا المنسية:
## المعوقات المزمنة لعدم حل الصراع الممتد في الصومال

د. أيمن شبانة

نائب مدير مركز الدراسات السودانية-جامعة القاهرة


"لا تحقرن صغيرة، إن الجبال من الحصى"، تنطبق هذه الحكمة بامتياز على كثير من الصراعات في عالمنا المعاصر. فعادة ما تندلع معظم تلك الصراعات بفعل أسباب يسهل احتواؤها، فإذا لم تعالج في مهدها، بشكل وقائي، فربما تتخذ أشكالاً متفاوتة في الحدة، تبدأ بالتوترات، وتمر بالإضرابات، وصولاً إلى الحروب الأهلية الشاملة.

تعتبر الصومال نموذجاً لحالة الصراعات المنسية، على الرغم من أهميتها كدولة تحتل موقعاً محورياً يتحكم في ممر حركة التجارة العالمية، وصادرات البترول العربي عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث يمر فيها 40% من بترول العالم، و10% من حجم تجارته، بمعدل 22 ألف سفينة سنوياً، تعتبر مثالاً نموذجياً لدولة تعيش صراعاً داخلياً مزمناً منذ العام 1991، وذلك على الرغم من أن احتمالات الصراع في هذه الدولة كانت مستبعدة إلى حد كبير، فهي أكثر دول القارة الأفريقية تجانساً من الناحية الإثنية، إذ يتسم الشعب الصومالي بوحدة أصوله، كما يدين أكثر من 99% من الصوماليين بالمذهب السني الشافعي، فيما يتوزع الشعب الصومالي بين ثلاث قبائل أساسية هي: الدارود، والإيرير (العير)، والساب. لكن الاحتجاجات ضد نظام سياد بري أدت إلى سقوط هذا النظام عام 1991. ومع تصارع أجنحة المعارضة السياسية والمسلحة على خلافة سياد بري، دخلت البلاد نفقاً مظلماً، بدأ بالاشتباكات المسلحة بين قوى المعارضة، وانقسام الدولة، بانفصال جمهورية أرض الصومال، مروراً بالحرب الأهلية الشاملة، وصولاً إلى حد انهيار الدولة، وتدهور الوضع الأمني في القرن الأفريقي. وتحولت الصومال إلى بيئة حاضنة لإرهاب جماعات الإسلام السياسي، وذلك نتيجة رخاوة الدولة، وعدم قدرتها على السيطرة على حدودها البحرية والبرية الطويلة، وهو ما جعلها مأوى للتنظيمات الإسلامية المتشددة، كما انتشرت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، لتشكل منذ العام 2008 تحديداً ظاهرة أثارت حالة من الذعر في مختلف أرجاء العالم، نظراً لتهديد هذه الأفعال للتجارة الدولية بتهديدها للملاحة في البحر الأحمر، فضلاً عن احتمال الاستفادة من أموال الفدى لتمويل العمليات الإرهابية.

### أولاً: طبيعة معقدة لصراعات الصومال

تنصرف التوترات التي يمكن أن يشهدها مجتمع ما إلى أعمال الشغب، والقلاقل السياسية والاجتماعية، التي تحدث داخل الدولة، والتي يتم التعبير عنها من خلال التظاهرات، وغيرها من آليات المعارضة. أما الاضطرابات، فيسعى القائمون بها إلى زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى داخل الدولة. وغالباً ما تكون محدودة في أهدافها ونطاقها المكاني والزمني، خاصة في بدايتها،

حيث لا تكون مرتبطة بتنظيم معين. ولكن مع زيادة مستوى العنف المصاحب لها، فإنها تتحول إلى صراع داخلي مسلح، يجب أن يلتزم أطرافه بأحكام القانون الدولي الإنساني. وبالنسبة إلى التمرد المسلح، فيقصد به الرفض أو المقاومة من جانب أقلية معينة للنظام الحاكم، بهدف تغيير هذا النظام أو إرغامه على الاستجابة لمطالب المتمردين. ويمثل التمرد تهديداً للنظام الحاكم في الدولة، خاصة إذا اقترن باستخدام السلاح، بهدف الإطاحة بهذا النظام عن طريق انقلاب عسكري. أما الحرب الأهلية، فهي تمثل صراعاً موسعاً، يشمل العديد من الأطراف، ويغطي مختلف أقاليم الدولة. وقد تتدخل عوامل أخرى، لتساهم في استفحال الحروب الأهلية، حيث يرتبط ذلك بتبعات وخيمة، ربما تصل في مداها إلى دول الجوار الجغرافي والإقليمي أيضاً، مما يدفع الأخيرة إلى التأثير في مسارات وتطورات تلك الصراعات، بما يتسق مع مصالحهم الوطنية، بما يؤدي إلى تحولها من صراعات داخلية إلى صراعات إقليمية تهدد الاستقرار السياسي والأمني في المحيط الإقليمي للصراع. وهكذا فإن عدم التعامل مع الأسباب الأصلية للصراعات، والتركيز على أعراض الصراعات فحسب، يؤدي إلى تفاقمها وتحولها إلى صراعات ممتدة شديدة التعقيد، تستعصي على التسوية السلمية، مثلما هي الحال في الصومال والعراق واليمن وليبيا وسوريا .. وغيرها.

وبالنسبة للصومال، فقد بدأ فيها الصراع بإعلان منفرد من إحدى قوى المعارضة - المؤتمر الوطني الموحد - عن تعيين علي مهدي رئيساً مؤقتاً للبلاد، وتشكيل حكومة مؤقتة، وهو ما رفضته جماعات المعارضة الأخرى، مما أدى إلى اندلاع الصراع المسلح فيما بينهما، لأجل الاستئثار بالسلطة والموارد. ومع عدم وجود سلطة مركزية قوية، وفي ظل الافتقار إلى مؤسسات قادرة على النهوض بتسيير شؤون البلاد، فقد تولى أمراء الحرب وزعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية تسيير شؤون الحياة اليومية في الصومال، حيث سيطر هؤلاء على مؤسسات الدولة، والطرق ومحطات الكهرباء، والمطارات، مع العمل على تسيير التجارة، وتوفير الأمن، ليحققوا بذلك أرباحاً طائلة، خاصة مع انغماسهم في أنشطة غير مشروعة أهمها تجارة السلاح والمخدرات، وفرض الإتاوات على السكان. وفي غضون ذلك كان للانتماءات القبلية والإقليمية الغلبة على الولاء للوطن الصومالي الجامع، فأعلن شمال الصومال الانفصال عن الجنوب، مكوناً جمهورية أرض الصومال Somali Land، وعاصمتها مدينة هرجيسا، وذلك تحت رئاسة محمد إبراهيم عقال.

ويمكن ملاحظة أنه منذ اندلاع الصراع في الصومال فإن الاهتمام الدولي والإقليمي بتسوية هذا الصراع ومواجهة تداعياته لم يكن على النحو المأمول، خاصة من حيث أسلوب التعامل معه، وكذا توقيت وأهداف التدخل العسكري والتسوية السياسية. وربما يعود ذلك إلى موقع الصومال عند أطراف الوطن العربي، وطول أمد الصراع، وعدم التزام الفصائل الصومالية بالاتفاقات التي يتم إبرامها، وتصارع أجندات الأطراف المعنية بتسويته، الأمر الذي ساهم في فتور عزيمتهم، خاصة بالنسبة للأطراف الإقليمية، العربية والأفريقية، والتي تنوء قدراتها المالية والعسكرية عن التصدي لأمد طويل لمثل هذا الصراع المعقد، مما حدا بتلك الحكومات إلى أن تنفض أيديها من المسألة، مكتفية بانتظار ما ستؤول إليه الأحداث, وتقديم المساعدات الطبية والغذائية للضحايا من أبناء الصومال.

في هذا السياق، كان التركيز على مجرد وقف أعمال القتال، وحفظ السلم بين الفصائل المتصارعة، حيث عقدت مؤتمرات لتسوية الصراع في العديد من العواصم العربية والأفريقية مثل القاهرة، وجيبوتي، ونيروبي،..الخ. لكن التعثر كان هو العنوان العام لتلك الجهود، على الرغم من تشكيل ثلاث حكومات انتقالية في البلاد، بداية بحكومة عبدالقاسم صلاد حسن عام 2000، مروراً بالنظام الانتقالي الذي ترأسه عبدالله يوسف عام 2004، فيما تولى رئاسة الحكومة علي محمد جيدي، ثم نظام شيخ شريف أحمد في 31 يناير 2009، والذي قاد المرحلة الأخيرة في البلاد.

## ثانياً: ساحة خصبة للتدخلات الخارجية

ارتبط اسم الصومال منذ العام 1991 بمجموعة من المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والكوارث الإنسانية، حيث أصبحت الساحة الصومالية مرتعاً للتدخلات الدولية والإقليمية، وبؤرة لعدم الاستقرار الأمني على المستويين المحلي والإقليمي، وعنواناً دائماً للكوارث الإنسانية. فبالنسبة إلى التدخلات الخارجية، كانت الصومال مسرحاً لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الإقليمية، وفي مقدمتها إثيوبيا، وكينيا. بدأت التدخلات الخارجية، بنشر بعثة تابعة للأمم المتحدة في الصومال، في عملية أطلق عليها اسم "استعادة الأمل"، بغية تحقيق هدفين أساسيين. أولهما تقديم مواد الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الصومالي. أما الآخر فهو مساعدة الصوماليين في الوصول إلى تسوية سياسية سلمية للصراع، وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل المتحاربة.

وبينما نجحت الأمم المتحدة نسبياً في تيسير وصول مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الصومالي، فقد تعذر عليها تحقيق التسوية السلمية والمصالحة الوطنية، فتم إسناد قيادة قوات الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الولايات المتحدة تحولت بالمهمة من حفظ السلم إلى فرض السلم، فأصبحت بذلك طرفاً من أطراف الصراع، بدلاً من أن تكون حكماً بين أطرافه؛ مما أدى إلى تأزم الموقف، وانسحاب بعثة الأمم المتحدة من دون إنجاز الأهداف المنوطة بها. لكن الضربة الموجعة التي تلقتها القوات الأمريكية في الصومال، جعلتها تتحول من سياسة التدخل العسكري المباشر إلى التدخل غير المباشر، عبر الوكلاء المحليين (أمراء الحرب)، والحلفاء الإقليميين (إثيوبيا-كينيا)، فضلاً عن التوسع في استخدام الطائرات من دون طيار لضرب معاقل المتشددين الصوماليين، وذلك في إطار حربها ضد الإرهاب. في هذا السياق، وقفت الولايات المتحدة، ومعها إثيوبيا وكينيا، ضد حكومة عبدالقاسم صلاد حسن، بعدما تبين انحيازه للإسلاميين، بينما ساندت حكومتي عبدالله يوسف وحسن شيخ محمود، فيما تباينت سياستها إزاء شيخ شريف أحمد من العداء إلى التعاون، بعد أن تبين لها أنه أكثر قابلية للحوار والاندماج الإقليمي، مقارنة بحركة الشباب المجاهدين، التي تمثل حالياً قوة

المعارضة الرئيسة في الصومال.

أما إثيوبيا، فقد دأبت على التدخل المباشر في الشأن الصومالي، سياسياً وعسكرياً، فهي الدولة الحبيسة، التي تحرص على الوصول إلى المياه الصومالية، وتحديداً في منطقة خليج عدن، حيث يقع ميناء بوصاصو وميناء بربرة. كما أنها صاحبة مصلحة دائمة في عدم قيام حكومة مركزية قوية فيها، حتى لا تطالبها باستعادة إقليم الصومال الغربي، الذي سبق أن ضمته أديس أبابا إليها منذ عقود طويلة، تحت اسم إقليم أوجادين. وفي هذا الإطار، أيدت أديس أبابا انفصال جمهورية أرض الصومال، وتدخلت عسكرياً دفاعاً عن الرئيس عبدالله يوسف، ضد اتحاد المحاكم الإسلامية بقيادة شيخ شريف أحمد، ثم وقفت إلى جانب شيخ شريف أحمد في مواجهة الشباب المجاهدين.

وبالنسبة إلى كينيا، فقد تدخلت عسكرياً في الصومال في أكتوبر 2011، في إطار عملية عرفت باسم "ليندا نجي"، والتي تعني باللغة السواحيلية "حماية الأمة". وهي أكبر عملية عسكرية تنفذها القوات المسلحة الكينية منذ الاستقلال، بهدف معلن هو ضرب حركة الشباب المجاهدين، وأهداف خفية تتعلق بالوصول إلى مصادر الثروة في البلاد، وضم أجزاء من إقليم جوبا السفلى للأراضي الكينية.

## ثالثاً: تفجر الصراع الصومالي في الإقليم

قاد فشل الجهود الإقليمية والدولية في حل الصراع الداخلي في الصومال إلى دخول هذا البلد المهم ما يشبه دائرة النسيان النسبي، أو تعمد إغفال أن هناك أزمات عدة سوف تنفجر من داخل الصومال وتنتقل إلى أقاليم أخرى، فالإرهاب وتردي الوضع الإنساني والقرصنة أضحت أزمات إقليمية ودولية لا صومالية فقط.

**1- الإرهاب:** أصبحت الصومال بيئة حاضنة لإرهاب جماعات الإسلام السياسي، نتيجة رخاوة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على حدودها البحرية والبرية الطويلة، وهو ما جعلها مأوى للتنظيمات الإسلامية المتشددة، ممثلة في تنظيم القاعدة في القرن الأفريقي، وحركة الشباب المجاهدين، حيث تحالف التنظيمان منذ العام 2006 في إطار اتحاد المحاكم الإسلامية ضد من أسموهم "أعداء الله ـ الصليبيين ـ الكفرة ـ المرتدين"، في إشارة إلى القوات الإثيوبية، وحكومة عبدالله يوسف، المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين، وعملائها الإقليميين. وهناك العديد من المؤشرات الدالة على الارتباط بين التنظيمين، أهمها مبايعة الشباب المجاهدين مختار عبدالرحمن "أبو الزبير"، المحسوب على القاعدة أميراً لها. وتنصيب فضل عبدالله محمد زعيماً لتنظيم القاعدة في القرن الأفريقي في نوفمبر 2009 في مدينة كسمايو الصومالية، وهي المعقل الأساسي للشباب المجاهدين. كما تواترت رسائل التأييد بين قيادات تنظيم القاعدة العالمي وحركة الشباب المجاهدين، حيث دعا أسامة بن لادن الشباب المجاهدين إلى الإطاحة بحكومة شيخ شريف أحمد، فيما ردت الحركة بالاستجابة لتعليمات ابن لادن، ونظمت عرضاً عسكرياً في مقديشيو تحت شعار "لبيك يا أسامة". فضلاً عن ذلك، فقد ساهمت كوادر القاعدة في تدريب عناصر الشباب المجاهدين، وتطوير تكتيكاتها القتالية من أساليب حروب العصابات الكلاسيكية إلى زرع العبوات الناسفة، والتفجيرات الانتحارية. لذا أصبح الشباب المجاهدون يستلهمون فكر القاعدة، فلم تعد الحركة تقنع بالإطاحة بحكومة شيخ شريف، أو حسن شيخ محمود، وإنما باتت تسعى لإقامة إمارة إسلامية تقاوم النفوذ الغربي في كل أرجاء القرن الأفريقي.

في هذا السياق، طالت العمليات الإرهابية المسؤولين الصوماليين، ومؤسسات الدولة (الحكومة والبرلمان)، والمنشآت التابعة للأمم المتحدة، وقوافل الإغاثة الإنسانية، وغيرها، كما امتدت إلى قوات الاتحاد الأفريقي المرابطة في الصومال، والداعمة لحكومتها، وتجاوزت الحدود إلى دول الجوار الجغرافي، ومن ذلك ضرب الموسم السياحي في كينيا، وعملية ويست جيت في نيروبي في سبتمبر 2013، ومن قبل امتدت إلى دول الجوار الإقليمي (تفجيرات كمبالا) في أوغندا في يوليو 2010. وعلى الرغم من أن واشنطن قد أدرجت حركة الشباب المجاهدين ضمن لائحتها للتنظيمات الإرهابية في العالم منذ مارس 2008، وأنها استمرت في تجفيف منابع الدعم المقدم إليها عبر ممارسة أشكال متنوعة من الضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية على إريتريا، التي تعتقد واشنطن أنها تدعم حركة شباب المجاهدين سياسياً وعسكرياً، وأنها وجهت ضربات قاتلة إلى قيادات الحركة مثل آدم حاشي عيرو، ومؤخراً أحمد عبدي جودني ، فإن لا يلوح في الأفق أنه من اليسير القضاء على الإرهاب في البلاد.

**2- لاجئون ومجاعات:** فقد وصلت الأوضاع الإنسانية في الصومال إلى مستويات شديدة التدهور، حيث تشير التقارير إلى وجود ما يقرب من نصف مليون لاجئ صومالي، و1.5 مليون مشرد، و3.2 مليون نسمة بحاجة للمساعدات الإنسانية، وهو ما يُمثل 43% من مجموع السكان. وهناك العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة المسؤولة عن المجاعة في الصومال، أهمها: الصراع المسلح في البلاد، وتخاذل المجتمع الدولي، ونقص تحويلات الصوماليين بالخارج، حيث انعكس الصراع على قدرة منظمات الإغاثة الإنسانية على إيصال مواد الإغاثة إلى المناطق المنكوبة، كما فُرضت قيود عديدة على عمل تلك المنظمات، بداية من

اتهامها بالعمالة والضلوع في أنشطة التنصير، وعدم احترام القيم والأعراف الإسلامية، مروراً بالرسوم التي يتم فرضها على المنظمات الإنسانية، وطرد العديد منها، وصولاً إلى عدم اعتراف حركة الشباب المجاهدين من الأساس بوجود المجاعة في الصومال.

وعن تخاذل المجتمع الدولي، فهو أمر واضح للعيان، حيث أكدت الأمم المتحدة الحاجة الماسة إلى نحو 2.6 مليار دولار لمواجهة تداعيات المجاعة، غير أن إسهامات الولايات المتحدة والمانحين الغربيين، كانت أقل من المتوقع، بل إنها ارتبطت في الغالب بشروط سياسية، ومنها عدم تقديم الدعم إلى مناطق تسيطر عليها جماعة الشباب المجاهدين، كما أحكمت الدول الغربية الخناق على الصوماليين، من خلال شروط التجارة غير المنصفة، والقيود المفروضة على تحويلات الصوماليين العاملين في الخارج، والتي كانت بمنزلة شريان الحياة للصوماليين. كما أن معظم المساعدات من جانب الدول العربية والإسلامية كانت تعتمد في أغلب الأحيان على الجهود المحدودة للمنظمات غير الحكومية، مثل جمعيات الهلال الأحمر. واتسمت المساعدات أيضا بأنها بطيئة، ولا تتسق مع التقارير التي سبق أن أكدت أن 77% من حالات الوفاة خلال المجاعات في أفريقيا كانت تحدث خلال مرحلة إعداد برامج الإغاثة الإنسانية.

**أدى طول أمد الصراع الداخلي في الصومال إلى تفجر ثلاث أزمات كبرى خارج حدوده، هي: الإرهاب واللاجؤون والقرصنة.**

**3- القرصنة:** وبالتزامن مع تفاقم مشكلات البر في الصومال، انتقل عدم الاستقرار إلى البحر أيضاً، حيث انتشرت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، لتشكل منذ العام 2008 تحديداً ظاهرة أثارت حالة من الذعر في مختلف أرجاء العالم، نظراً لتهديد هذه الأفعال للتجارة الدولية من جهة، وتهديدها الملاحة في البحر الأحمر، فضلاً عن احتمال الاستفادة من أموال الفدى لتمويل العمليات الإرهابية من جهة ثانية. وقد أدى ذلك إلى الضغط على مجلس الأمن لإصدار ثلاثة قرارات على الأقل تتيح استخدام القوة ضد هذه الأعمال, وإلى استنفار الأساطيل الحربية للعديد من الدول للانضمام إلى الأسطول الأمريكي والسفن الغربية الموجودة في المحيط الهندي وخليج عدن.

ومن الواضح أن المستفيد الأول، من هذه الأعمال هو الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنها كان بمقدورها – ولايزال – إيقاف هذه الأعمال بإنزال بري أو بحري على السواحل الصومالية، انطلاقاً من جيبوتي، حيث توجد قواتها بالقاعدة الفرنسية هناك، أو من قاعدتها في ديجو جارسيا في المحيط الهندي أو من أسطولها والأساطيل الغربية المنتشرة قبالة السواحل الصومالية. لكن الولايات المتحدة اكتفت بالترويج لهذه الأعمال، بحثاً عن تحالف دولي (غربي، وآسيوي، وعربي) لمواجهة هذه الظاهرة، وسعياً منها لتحقيق نوع من الإجماع الدولي يضفي شرعية على أجندتها الخفية، ويدعم مشروعها الإمبراطوري الذي تسعى لفرضه على العالم. وما تدخل الولايات المتحدة حالياً ضد تنظيم "داعش" إلا حلقة جديدة في هذا المشروع.

## رابعاً: سبل بناء السلم المستدام في الصومال:

نجحت الصومال في تجاوز معظم استحقاقات المرحلة الانتقالية، التي قادها شيخ شريف أحمد منذ 31 يناير 2009، حيث تم انتخاب مجلس دستوري، بغية إجازة مسودة الدستور الجديد للبلاد، وكذا تعيين برلمان مكون من 275 عضواً، وفقاً لنظام المحاصصة القلبية، وانتخاب حسن شيخ محمود رئيساً للبلاد في سبتمبر 2009، وهو ما اعتبر من جانب كثير من المراقبين فرصة سانحة للانتقال بالصومال من مرحلة حفظ السلم المؤقت إلى بناء السلم المستدام. وعلى الرغم من ذلك تظل الصومال في حاجة ماسة إلى المساندة والدعم الخارجي، إذ لا يمكن بأي حال الاعتماد على القدرات الذاتية للصوماليين في إنجاز استحقاقات ما بعد الانتخابات الرئاسية، وفي مقدمتها تحقيق المصالحة الوطنية، والاستقرار الأمني، وتوحيد البلاد، بعد انفصال أرض الصومال، وتحقيق الاندماج الإقليمي للصومال مع دول القرن الأفريقي، وهي الدائرة الأولى بين دوائر حركة السياسة الخارجية الصومالية.

إذ كيف يتيسر إنجاز المصالحة الوطنية في الوقت الذي تصر فيه قوى المعارضة، وفي مقدمتها حركة الشباب المجاهدين، على مواصلة القتال ضد نظام حسن شيخ محمود، رافضة كل محاولات التفاوض أو التوافق على حلول وسطى، وكيف يمكن للمواطن أن يشعر بالأمن أو أن يعود اللاجئين الصوماليين إلى أرض الوطن، في الوقت الذي تعقد فيه جلسات البرلمان في مطار مقديشيو، تحت الحراسة المشددة لقوات الاتحاد الأفريقي. في هذا السياق، تتزايد المخاوف من الانشغال مرة أخرى عن الاهتمام بالشأن الصومالي، والانتكاس إلى مرحلة الصراع، في ظل تصاعد وتيرة الأحداث السياسية في مصر، قلب الأمة العربية، وكذا في ظل تفاقم الصراع المسلح في العراق وسوريا وليبيا واليمن. لذا فإن الحاجة ماسة إلى تضامن المجتمع الدولي والقوى الإقليمية، مع النظام الصومالي من أجل إقرار الأمن في البلاد، واستعادة هيبة الدولة، والقضاء على خطر الجماعات الإسلامية الراديكالية، التي أساءت للصومال وطناً ودينا، مما أغرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالحديث عن ضرورة إقامة تحالف مناهض للتطرف في شرق أفريقيا يضم كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وتنزانيا.

فضلاً عن ذلك، فهناك حاجة ضرورية إلى دعم المصالحة الوطنية، وإصلاح النظام القضائي، وتحقيق سيادة القانون، ودعم عمليات إعادة الإعمار، وتحسين الأوضاع الإنسانية للصوماليين، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وذلك عبر صناديق يتم تأسيسها لهذا الغرض، في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وتساهم فيها الحكومات والبنوك والشركات متعددة الجنسيات، كما يتوجب على المجتمع الدولي القيام بمبادرة فاعلة تستهدف التفاوض مع جمهورية أرض الصومال وحكومة بونت لاند وحكومة جوبا لاند، وغيرها من الكيانات التي تكونت في الصومال خلال مرحلة الصراع، بهدف إعادة توحيد التراب الوطني الصومالي.